التخطيط لتطوير التعليم المدمج
في مرحلة التعليم الأساسي

إعداد

د/ منى أحمد صادق سعد

الباحث المتفرغ بشعبة التخطيط التربوي

بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

الناشر

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة

جمهورية مصر العربية

يوليو ٢٠٢١م

١٧٥

التخطيط لتطوير التعليم المدمج في مرحلة التعليم الأساسي

إعداد: د/ منى أحمد صادق سعد

مستخلص:

أدى ظهور وباء كوفيد -١٩ أدى إلى الإسراع بتطبيق التعليم المُدمَج في العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠ باعتباره نظام متكامل يقوم على المزج بين التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني بأشكاله المختلفة داخل قاعات الدراسة. ولأنه – كنظام مستجد – يواجه العديد من المشكلات والتحديات التى تستلزم التفكير والتدبر في معالجتها بطرق مختلفة، تتجه الدراسة الحالية إلى التركيز على التخطيط لتطوير تلك الصيغة.

في الجزء الأول من الدراسة تم الإشارة إلى الأسس النظرية للتخطيط وعملياته المرغوبة ودواعي التطوير في أساليبه ومداه الزمني، كما تمت بلورة أهم الانتقادات التى وجهت إلى الخطة الإستراتيجية الأخيرة للتعليم في مصر. بعدها تم الانتقال إلى بيان متطلبات تطوير التعليم المدمج ومعالجة تحدياته، ثم تم وضع تصور تخطيطي مقترح لتطوير صيغة الدمج.

أشار التصور إلى المباديء والأسس اللازمة للتطبيق الناجع لصيغة التعليم المدمج، ولعل أهمها الالتزام والواقعية والشمولية وتكامل برامج التنفيذ داخل وزارة التربية والتعليم وبينها وبين الوزارات الأخرى في صورة برامج عابرة للقطاعات. كما تم بيان نوع التشابك الواجب بين الوزارات/ القطاعات المنفذة. وأخيرًا تم اقتراح تطوير بعض البرامج الحالية في التعليم الأساسي في ضوء مقتضيات الدمج إلى جانب اقتراح برامج جديدة.

الكلمات المفتاحية: التعليم المدمج – التخطيط الإســـتراتيجي– البرامج عابرة القطاعات – برامج فرعية في التعليم الأساسي.

Planning for the development of blended education in the basic education stage

Dr. Mona Ahmed Sadek Saad

Abstract

The emergence of the Covid-19 epidemic has led to the acceleration of the implementation of blended education in the academic year 2019/2020, as an integrated system based on the combination of traditional education and e-learning in its various forms within the classroom.

As an emerging system – the blended education faces many problems and challenges that require thinking and reflection in dealing with it in different ways, the current study tends to focus on planning for the development of this formula.

In the first part of the study, reference was made to the theoretical foundations of planning, its desired processes, and the reasons for development in its methods and time range. The most important criticisms directed at the recent strategic plan for education in Egypt were also crystallized.

Accordingly, it was moved to the requirements for developing the blended education and addressing its challenges. In addition, a proposed planning and programs was proposed to develop it.

In our proposed planning we indicated the principles and foundations necessary for the effective application of the blended learning formula,

Perhaps the most important of these are commitment, realism, comprehensiveness, and integration of implementation programs within the Ministry of Education and between it and other ministries in the form of cross-sectoral programs.

Further more, The type of necessary overlap between the ministries/implementing sectors was also clarified. Finally, it was suggested to develop some of the current programs in the stage of basic education in light of the requirements of integration, in addition to proposing new programs within it.

Keywords: Blended Education -Strategic planning- Cross-Sector planning – Educational programs within basic education stage.

التخطيط لتطوير التعليم المدمج في مرحلة التعليم الأساسي

اتجهت وزارة التربية والتعليم منذ الألفية السابقة إلى مواكبة التطورات التكنولجية فى التعليم سواء بتطوير وسائط التعليم أو التعلم أو إدخال التجديدات تدريجيًا عليها بالمدارس. ولكن ظهور وباء كوفيد -١٩ أدى إلى الإسراع بتطبيق التعليم المدمج في العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠.

والتعليم المدمج "هو نظام متكامل يهدف الى مساعدة المتعلم خلال كل مرحلة من مراحل تعلمه، ويقوم على الدمج بين التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني بأشكاله المختلفة داخل قاعات الدراسة" (حجاج، ٢٠١٨، ٢٤) هذا النظام واجه العديد من المشكلات والتحديات التى اهتمت الكثير من الدراسات بالإشارة إليها ومناقشتها، آخرها دراسة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية عام ٢٠٢٠.

لذا تتجه الدراسة الحالية إلى التركيز على التخطيط لتطوير تلك الصيغة، وذلك بمناقشة ما يلي:

- أولًا: الأسس النظرية للتخطيط وعملياته المرغوبة (باختصار شديد).
- ثانيًا: متطلبات تطوير التعليم المدمج ومعالجة تحدياته.
- ثالثًا: تصور تخطيطي مقترح لتطوير صيغة الدمج.

أولًا: في الأسس النظرية للتخطيط

١- **يمكن تعريف التخطيط التربوي / التعليمي اصطلاحًا** (Hallak,2000, غنيمة، ٢٠٠٥، العجمي، ٢٠٠٧) بأنه مجموعة من العمليات أو/و الوسائل والتدابير التي تُتخَذ في وقت ما، من أجل التوصُل إلى وضع مستقبلي مرغوب يتسم بنتائج تتيح فرص وإمكانات أعلى من الوضع الحاضر، سواء للمواطنين فرادى أو في المجتمع ككل. والتخطيط

عملية منهجية علمية شاملة ودقيقة، لابد لها من أدوات يتم بها تحليل الواقع إلى جانب تصور مآله المستقبلي بصور عدة (يمكن تسميتها بدائل أو سناريوهات أو استشراف بواسطة دلفاي وغيره).

بدأت الكثير من الدول النامية في وضع خطط عامة وتربوية فى الأعوام ١٩٥١-١٩٦٠ في صور خطط عشرية (تخطيط طويل المدى) كان القصد منها تعبئة الموارد – بعد حركات التأميم- والنهوض بالوطن الذي نفض عهود الاستعمار. وهذا الإجراء كان نقطة تحول كبرى -عالمية ومحلية في آن معًا- لأن القصد منه الانتقال من حاضر ما – به العديد من المشكلات وأوجه القصور – إلى مستقبل مرغوب يكفل تحقيق التنمية، ومن ثم عدالة التوزيع واستمرار النهوض بالموارد والعنصر البشري. وهذا ما يطلق عليه حاليًا الاستدامة بهدف الوفاء بالحقوق الأساسية للأجيال الحاضرة والتالية.

واجه التخطيط منذ نشأته في أوائل الخمسينات بالقرن الماضي في الدول النامية – ومنها مصر – انتقادات عدة لعل أهمها:

- اقتصاره على صياغة الأهداف دون اهتمام بذكر الوسائل وتحديد الجهات المسؤولة عن التنفيذ.
- طول مدة التخطيط في زمن التغيُرات السريعة، مما يحد من القدرة على التنبؤ الصحيح، ويقلص النتائج المتوقعة.
- وجود الكثير من الفجوات بين التخطيط والسياسة (صنع القرار) من جهة، وبين الإدارة من جهة أخرى، الأمر الذي ترتب عليه نقد مركزية التخطيط، والاتجاه للأخذ بطرق وآليات أخرى تضمن التنفيذ وتعاضد الفنيين والرأي العام معه.
- غياب العلاقة الواضحة بين الأهداف الوسائل (وحتى لا يتحول التخطيط إلى شعارات).
- الاقتصار على التخطيط القطاعي وتعذر التشبيك والتنفيذ عندما يستلزم الأمر ذلك.

- غياب البدائل الواقعية عند تعذر التنفيذ.

لهذا ظهرت مدارس تخطيطية تواكب التغيُرات المعرفية العالمية والتحديات المحلية منها: النمذجة بأنواعها المختلفة، والبدائل، والتخطيط المؤسسي الإستراتيجي، والتخطيط المُصَغَرْ وغيرها. وجميعها تأخذ بفكرة ديناميكية التخطيط ومحاولة التغلب على جموده، إلى جانب التشاركية والاستشارة من أجل صنع القرار في الخطة ضمانًا لتعاضد التنفيذيين معها (غنيمة، ١٠٥-١٢٢).

تأسيسًا على ما سبق، لجأ متخذ القرار التربوي في مصر إلى تغيير نمط التخطيط وإنشاء وحدة مستقلة للتخطيط الإستراتيجي في قطاع التعليم عام ٢٠٠٦. وبعد تكوين عدة لجان استشارية والاستعانة بالمتخصصين فى المجال ظهرت الخطط الخمسية الإستراتيجية لتطوير وإصلاح التعليم متتالية من الأعوام ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢، وتلاها الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر ٢٠١٤-٢٠٣٠.

وسيتم العودة إلى مناقشة أهم إيجابيات وسلبيات التخطيط الإستراتيجي الأخير للتعليم بعد بيان أسس التخطيط وعملياته لأنها أساس التحليل. وكل هذا تمهيدًا لوضع التصور التخطيطي المقترح في خاتمة الدراسة.

١- **تتمثل أهم أسس التخطيط الإستراتيجي الفعال وعملياته المرغوبة** (العجمي، ٣٦٩-٣٧٥) فيما يلي من نقاط:

- درس وتحليل الواقع والمناخ الثقافي المرتبط بتطبيق الخطة: أى الأخذ في الحسبان المناخ التنظيمي للمؤسسة التعليمية والثقافة العامة المحيطة بها. ويتم كذلك تحليل متعمق للموارد وما ينبغي تغييره من أوضاع، والخصائص التنظيمية المؤسسية التى يتم العمل من خلالها. وجميع ذلك ينعكس فى رصد جوانب القوة وجوانب الضعف ومدي تأثير التغيير المطلوب على كل منهم.

- يتطلب البند الأول توفير المعلومات والبيانات الكافية عن الواقع والأثر المرغوب كمًا وكيفًا.
- يجب على الخطة الإستراتيجية مراعاة مبادئ الواقعية والشمول والمشاركة والالتزام والاستمرارية، وتحديد الفوارق بين الغايات والمرامي والأهداف (أو الأهداف طويلة المدى والمتوسطة والقصيرة). إلى جانب تحديد السياسات المؤدية لتنفيذ الأهداف بمراحلها المختلفة وتفصيلاتها (والبعض يرى ترادفًا بين السياسات والإجراءات والبعض الآخر يرى خلافًا بينهما والرأي يميل للأخير من زاوية التخطيط).
- بعد هذه الخطوات يتم تحديد العلمليات والأنشطة ومدتها الزمنية وإجراءاتها (والتي من أهمها توفير بنوك المعلومات في كل موضع من مواضع التغيير والتطوير قبل الخطة وبعدها)، وتحديد أدوار الجهات القائمة بالتنفيذ فرادى أو مجتمعة أو في شكل إجراء عابر للقطاعات.

٢- نظرة نقدية على الخطة الاستراتجية للتعليم قبل الجامعي في مصر

أتت الرؤية في الإستراتيجية الأخيرة للتعليم في مصر (أحمد، ٢٠١٨، ٣٣-٤٣). قاصرة على الموارد البشرية ولم يكن هناك رؤية لتعليم يهدف إلى تحقيق ميزة تنافسية بين باقي الدول، أما الرسالة فكانت رسالة وزارة وليست رسالة منوط أن يؤديها التعليم قبل الجامعي، ويؤكد على ذلك ضرب الوزارء المتتابعون بها عرض الحائط فهي فكر وزير وليست فكر وزارة تمثل الحقوق الأساسية للمواطنين.

قُسِّمَت الأهداف الإستراتيجية إلى هدفين أحدهما بعيد وهو لا غبار عليه، أما الهدف القريب فكان مُفَاده الالتزام بحق كل طفل في فرص مستساوية ومتكافئة. وهذا ليس هدف إنما مبدأ دستوري تم النص عليه في دستور ٢٠١٤. ولتصحيح صياغة الهدف فهو: إتاحة فرص متكافئة لجيمع السكان للالتحاق بالتعليم مع التركيز على المناطق الفقيرة كأولوية، وتحسين

جودة الخدمة التعليمية من خلال توفير مناهج معاصرة وتكنولوجيا موظفة بكفاءة وأنشطة ومعلم فعال لكل طفل، إلى جانب دعم فرص التنمية المهنية داخل المدرسة لكل معلم وإداريها.

بالنسبة لمدى دقة تشخيص الواقع التعليمي ومدى قابلية الخطة للتنفيذ ووضوح المخرجات: فقد ركزت الخطة على المؤشرات الكمية فقط وأهملت النوعية منها. وأشادت بجهود الحكومة في مجال الإتاحة ولكنها لجأت إلى معادلات رياضية تضخم من حجم الإنجاز. وفي الوقت نفسه لم تحدد الخطة أسباب عدم إجادة نحو ٣٥% من طلاب الحلقة الإعدادية للقرائية. (الخطة الإستراتيجية ٢٠١٤/٢٠٣٠، ٦٠-٦٥). ولم تقدم أي بدائل للارتقاء بجودة التعليم الأساسي. هذا علاوة على إغفال الخطة الكثير من الإصلاحات المطلوبة في البنية التعليمية والإدارية بمدارس التعليم قبل الجامعي. إلى جانب ذلك كان أسلوب وضع الفجوات قاصرًا في بعض البنود عن وضع البدائل الممكنة لتقليصها وغابت الإجراءات التنفيذية لملافاتها (الشرقاوي، ٢٠١٧، ٤٠).

قصُرَ المسح والتحليل البيئي على حدود تحليل الموارد البشرية. ولم يتم تحليل الجانب المؤسسي للمدارس كبيئة داخلية. كما لم يتم تحليل الجانب الثقافي العام كبيئة خارجية مؤثرة. وجاء التحليل البيئي (SWOT) متمثلًا في خطوة واحدة من خطواته هي مسح السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعالمية ولم تتطرق الخطة إلى باقى الخطوات وأهمها إعداد مصفوفات البدائل الإستراتيجية (الشرقاوي، ١٥-٧٠).

رغم إشارة الخطة إلى أن مصادر التمويل ثلاثة هي: الدولة والقطاع الخاص والجهات المانحة. إلا أن وضع الجهات المانحة كمكون رئيسي يجعلنا خاضعين لشروطها، فتبدو مثلما يراها البعض "مبالغة الخطط التعليمية في أهدافها واصطدامها بضعف الموارد وقصور الإمكانات، أو جوانب الضعف والتحديات، وتصبح الجهات الإدارية في المديريات والمحافظات وحدات تقوم بخطط صورية للتعليم دون تطبيقها في البيئة المدرسية" (وهبة، ٢٠١١، ٦٩).

ورغم اشتمال وثيقة الخطة استنادها على مجموعة من المبادىء – لعل أهمها– الواقعية والطموح المتزن، إلا أن الإنجازات التي يشار لها ليس لها مؤشرات كافية على أرض الواقع، ولا نظم معلومات تدعمها وتحدد مآله من اعوجاج. والرأي هنا أن مؤشرات تحقيق التعليم المدمج للجيمع لم يتم حتى إدراجها في أى تخطيط علاوة على عدم توافرة بيانات مؤدية إلى تطبيقها لفحص الواقع.

وأخيرًا فلا يوجد في الخطة الأخيرة أية مجموعة برامج فرعية أو تقاطعات توضح التشابكات مع قطاعات أخرى أو مع المجتمع المدني بفئاته المختلفة.

ثانيًا: متطلبات تطوير التعليم المدمج ومعالجة تحدياته

أشارت الكثير من الدراسات إلى متتطلبات تطوير التعليم المدمج، لذا سننوه عنها بعجالة لأن الوفاء بها منوط به أن يندرج في آليات معالجتها في برامج التخطيط. ويمكن تصنيفها إلى:

- متطلبات على مستوى القرار السياسي للدولة أي ما يسمى بالإرادة السياسية للإصلاح والتطوير والتي لا تنفصل عن تخصيص المبالغ الكافية له، ولا عن توفير وتدبير الموارد بطرق متعددة دون اللجوء للمنح والقروض التى تستنزف في أجور الطاقم الفني لها.
- متطلبات على مستوى التخطيط الإستراتيجي ولعل أهمها وضوح التخطيط واستيفائه المعايير التى سبق إثارتها بإيجاز أعلاه (وسنُفَصِّل أكثرها أولوية بالتدبُر في البند التالي).
- متطلبات تخص مكونات العملية التعليمية من معلم – منهج – طالب– أهالي – رأي عام وموجود معالجتها على امتداد هذا الجزء بطرق مختلفة.
- متطلبات تخص متابعة وتوجيه وتقويم العملية التعليمية وإدارتها والعاملين بها ونظم المكافآت والجزاءات إلى جانب نظم ضمان الالتزامات المتعددة بالبرامج في الخطة أو السير الحسن للعملية التعليمية. أي تعكس هذه المتطلبات الحاجة إلى تقنين وتطبيق نظم الحوكمة وابتكار آليات مكافحة الفساد في المجتمع المصرى.

ثالثا: تصور تخطيطي مقترح لتطوير صيغة الدمج

ينطلق التصور التخطيط المقترح من مجموعة من الأسس أو المباديء الحاكمة والموجهة له، وبعدها يتجه إلى تفصيلات عدة تخص البرامج الحالية والمقترحة كما يلي:

١- من حيث الأسس والمباديء اللازمة للتطبيق الناجع للتعليم المدمج، فهى الالتزام، والشمولية متصمنةً الأخذ بالبرامج عابرة القطاعات والبرامج إلى جانب الواقعية. *ومن ذلك* ***التزام الدولة بتوفير الموارد*** *المالية حسب الدستور المرتضى للبلاد وتحقيقًا للعدالة الاجتماعية من جهة إلى جانب مواجهة الجائحة وتأثيرها على الفقراء بصفة عامة وعلى أطفالهم بصفة خاصة.* إذ يشير أحد التقارير النقدية إلى انخفاض الكلفة الحقيقية للتعليم على امتداد السنوات السابقات مخالفًا للدستور وبما لا يتماشى مع تطبيق الدمج والتكنلوجيا الحديثة في التربية (منصة العدالة الاجتماعية، ٢٠٢٠، ٧-٩).

هناك كذلك **ضرورة لالتزام** القيادات على المستوى المركزي والمحلي والهيئات التدريسية والتربوية بفلسفة تنفيذية واعية بمتطلبات التشغيل وتأثير ضغوطها على البيئة التعليمية والاجتماعية، وتحديد واضح للأهداف إلى جانب ووضع الإطار العام للتنفيذ والتدريب المستمر المتواكب للتحديات العالمية. إضافةً لما سبق يجب إيجاد الضمانات الكفيلة بالتزام الفنيين بخدمات التشغيل والتزويد والصيانة الدورية كافة، وذلك باتباع نظام اتصال هادف وفعال يخدمه (رزق، ٢٠١٢).

تقتضي الواقعية -حسب وجهة النظر هنا- تطوير نظم المعلومات وصياغة مؤشرات دالة على الإنجاز، وضمان شفافيتهما ضمانًا للمحاسبية بدروها. وذلك حتى يمكن التطوير الفعلي بناءً على درس الاحتياجات الواقعية وعلى الأولويات التى يقرها الدستور من جهة،

والحاجة إلى تنمية الموارد البشرية بما يسمح بالتنافسية في عالم متسارع الخطى من جهة أخرى.

أما الشمولية وتكامل البرامج فلم يعد مجديًا اليوم الإشارة إليها بمعزل عن تحديد الجهات المسؤولة عن كل فرعية من بنود الخطة، ولا عن إنشاء البرامج عابرة القطاعات ذات الأنشطة المحددة توقيتاتها وآلياتها بدقة. ومن الضروري أن تشمل الخطة أركان العملية التعليمية وبيئتها الداخلية والخارجية إلى جانب الحوار البناء مع المهتمين والمعنيين بها تعزيزًا لتأسيس وتفعيل قيم الإطار الثقافي المواكب للتقدم والتنافسية العالمية.

٢- مصفوفة تخطيطة مقترحة لتطوير التعليم المدمج في إطار تطوير التعليم الأساسي في مصر

تشير المصفوفة الأولى عابرة القطاعات إلى البرامج المتشابكة التي يجب بنائها بين عدة وزارات أو جهات حكومية بعلامة ثم يتم مناقشتها باختصار أسفل الجدول كما يلي:

الجدول (٢) مصفوفة مقترحة للتشبيك القطاعي في البرامج المرتبطة بالدمج

الجهة المنفذة / البرنامج التعليمى	وزارة التربية والتعليم والهيئة العامة للأبنية التعليمية	وزارة الاتصالات	وزارة الشئون الاجتماعية	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء / السجل المدنى	الأكاديمية المهنية لتدريب المعلمين
برنامج متوافر هو: برنامج مرحلة التعليم الأساسي وتحته عناصر هي: الإتاحة – الجودة الأبنية (مدارس // فصول)	√	√	√	√	√
برنامج مقترح هو: برنامج توحيد نظم المعلومات وصياغة مؤشرات كمية وكيفية للتعليم قبل الجامعي	√	√	√	√	√

الجهة المنفذة / البرنامج التعليمى	وزارة التربية والتعليم والهيئة العامة للأبنية التعليمية	وزارة الاتصالات	وزارة الشئون الاجتماعية	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء / السجل المدنى	الأكاديمية المهنية لتدريب المعلمين
برنامج مقترح هو *برنامج التطبيق التدريجي للتعليم المدمج في التعليم قبل الجامعي*	√	√	√	√	√
برنامج متوافر هو: برنامج دعم البنية التحيتية لتكنولوجيا التعليم قبل الجامعي	√	√		√	

يتبين مما سبق أن برامج التعليم قبل الجامعي وخاصة التي تتعلق بالتطوير التكنولوجي يرتبط تنفيذها على نحو صحيح – بشكل أو بآخر – بقطاعات أخرى غير قطاع التعليم. ومن الملاحظ في السنوات الأخيرة الاتجاه إلى البرامج عابرة القطاعات التي تضمن توافر *برنامج له مسمى واحد بين قطاعات مشتركة*، الأمر الذي يترتب عليه ابتكار وتحديد آليات العمل المشترك بين هذه الوزارات في توقيت محدد لكل منها إما في توازٍ أو بصورة متتالية مترتبة على بعضها البعض.

يمكن ضرب المثال فيما يخص "*برنامج توحيد نظم المعلومات وصياغة مؤشرات كمية وكيفية للتعليم قبل الجامعي*"، والآليات كما يلي:

- أن يجتمع الاستشارين من الهيئات المختلفة في لقاءات عدة هادفة لتحديد نوع البيانات والمعلومات وطرق جمعها إلى جانب المعادلات الرياضية التي سيتم العمل عليها وأخيرًا المؤشرات المتفق عليها فتوحيد نظم المعلومات بين الجهات. (تحديد توقيت الاجتماعات – عددها – مكانها – تكلفتها– نتائجها المتوقعة).
- أن تقرر كل وزارة ما تحتاجه من بنية تحتية ككمبيوترات وسرعة انترنت وكلمات مرور وبرامج من أجل نمذجة المعلومات والبيانات وتحليلها واستخراج المؤشرات منها.

- أن تقرر كل وزارة ما تحتاجه من موارد مالية وبشرية للأمور السابق بيانها.
- أن يتم تحديد موعد للانتهاء من البنية الأساسية في كل وزارة والجهة المسؤولة عن ذلك ومواصفات الجودة في المنتج، حسب الشروط والمواصفات المتفق عليها محليًا وعالميًا.
- أن يتم تحديد موعد انطلاق العمل المشترك بين الوزارات.
- أن تتوافر خطة للصيانة ومواجهة الطوارىء لأي خلل في وزارة مشتركة في المشروع أو بين الوزارات.
- أن يتم إنشاء موقع يشير إلى الإنجازات في هذه الوزارات وتتاح بياناته ومعلوماته لمن يرغب كجزء من الشفافية والالتزام بالحوكمة.

٣- ملاحظات تفصيلية على بعض برامج التعليم قبل الجامعي حسب مقتضيات الدمج مع التركيز على برنامج التعليم الأساسي

الهدف العام: توفير تعليم عالي الجودة لحيمع الأطفال من بداية من الحلقة الابتدائية حتى انتقالهم للحلقة الإعدادية بكفاءة وفعالية.

تؤكد الأهداف الإستراتيجية على توفير خدمة جيدة متكافئة لجيمع الأطفال بما يسمح بالاحتفاظ بهم حتى إتمام الحلقة مع القضاء على الفجوات، ورفع كفاءة منظومة إدارة المرحلة. *والرأي أن بعض الأهداف الإستراتيجية للبرنامج إلى تعديل لتصبح:*

- *توفير خدمة تعليم ابتدائي معاصرة ومتكاملة داخل الصف وخارجه لجميع تلاميذ المرحلة.*
- *رفع كفاءة البنية الأساسية في جميع المدارس لتخفيف الكثافات والسماح بالتعليم المدمج إلى جانب رفع كفاءة منظومة إدارة المرحلة ليحتل المتابعة والتقويم أولوية لمواكبة المستحدات العالمية في المجال.*

وتحت الأهداف العامة والإستراتيجية نجد السياسات التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧ كما يلي:

الجدول (٣) رؤية تطويرية

لإجرءات تنفيذ برنامج التعليم الأساسي في ضوء مقتضيات الدمج

سياسات الإتاحة	سياسات الجودة
تحتها عناصر خمسة: منها دعم الأسر الفقيرة فيما يتعلق بالمصروفات المباشرة وغير المباشرة للتعليم. – نرى أن هذا العنصر في ظل الدمج يحتاج إلى توفير مخصصات للأهالى كي يستطيع الأطفال دفع كلفة إتاحة الإنترنت في المدارس بعد أوقات الدراسة لمن لا يستيطع – نرى ضرورة ربط دور الأخصائي الاجتماعي بوزارة التضمامن الاجتماعي عن طريق استحداث مكاتب الأسرة في الوزارة وعن طريق نظام معلومات موحد لمن يحتاجون الدعم المادي لظروف اقتصادية أو صحية – ويستلزم ذلك توفير نظام معلومات بين وزارة التضامن الاجتماعي وبين المدرسة، ولتوفيره لابد من تواجد برنامج باسمه يكون عابرًا للقطاعات.	تحتها ثمانية عناصر: لا خلاف على أغلبها ولكن تطبيقها يسوده الكثير من النواقص والتحديات. – نرى أن خفض معدلات التسرب يحتاج إلى مؤشرات واضحة على مستوى المحافظات، تعكس التفاوتات داخل كل محافظة، ولا تكن مبنية على أساس إجمالي المتوسطات. – نرى أن توفير عوامل الأمن والسلامة، يتجاوز الآن موضع العنف ليرتبط بنظام صحي لمواجهة فيروس كوفيد ١٩ ويحتاج لمخصصات مالية أكبر لتوفير المنظفات وتدريب الأطفال على إجراءات السلامة إلى جانب الوجبة الغذائية لأن كوفيد أثر على العمالة غير المنتظمة تأثيرًا كبيرًا. – نرى أن وزارة التربية والتعليم الدولة خفضت الحضور إلى ثلاثة أيام العام السابق (٢٠٢١/٢٠٢٠) ولكن لم يتم معالجة النتائج المترتبة عليه بصورة جيدة. لذا يمكن التفكير في استضافة الجميعات الأهلية لبعض الفصول في السنوات الأولى مع إعطائها حوافز مادية مناسبة مقابل هذا الأمر (فهي ستتولى عبئًا كان منوطًا بالوزارة تأديته بمخصصاتها).

	– نرى أن نظم الإثابة والجزءات يحتاج لقرارات وزارية واضحة.
سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية تحت هذا العنصر توجد إربع إجراءات شديدة الأهيمة وعنصر مكرر من سياسات الجودة – فمن حيث العنصر المكرر والذي نتفق معه هو "وضع دليل وتطبيق منظومة من البدائل والحوافز لتقديم أنشطة تربوية داعمة للتنمية الشاملة للتلميذ" وهو ما يعكس حاجة متخذ القرار لضمان اللاتزام بجوهر العملية التعليمية. – نرى أن هذا الإجراء يحتاج لقرارات وزارية من جهة ولكنه يحتاج لمنظومة كاملة لمكافحة الفساد من جهة، إلى جانب الأخذ بتدابير معززة للحوكمة من جهة مقابلة. – ومن حيث إعادة النظر في القواعد الخاصة بانقطاع التلاميذ والترفيع التلقائي لهم، وربط قواعد معلومات وزارة التربية والتعليم بقواعد معلومات السجل المدني. فهذه الأمور تحتاج لبرامج عابرة للقطاعات بين وزارة التربية والتعليم والسجل المدني، ووزارة التضامن الاجتماعي كما سبق القول. كما يتحتاج إلى دعوة من وزارة التربية والتعليم لكي تشارك	**ماذا نقيس (المؤشرات)** أتت المؤشرات المقترحة للقياس عجيبة فبعضها عدد والبعض الآخر نسبة ومن ذلك: – عدد الحجرات الدراسية الجديدة (هل هي تجديد شامل لهالك؟ وما علاقة الحجرات بالكثافة أو بتدفق الطلاب أو نسب المواليد؟) – عدد المدارس المزودة بتكنولوجيا تعليم ملائمة، وهذا مؤشر مضلل، نرى استبداله بمؤشر نسبة المدارس المزودة بتكنولوجيا ملائمة، إلى جانب صياغة مؤشرات فرعية (صاغت بعضها منظمة اليونيسيف منذ عام ٢٠٠٩). مثل نسبة المدارس التي تستخدم الانترنت، ونسبة المدارس التى تمتلك تراخيص المختبرات الافتراضية، ونسبة المدارس التى لها موقع إلكتروني وتستطيع تقديم تعليم عن بعد، ومتوسط عدد أجهزة الحاسوب في المدارس، وغيرها. – وبجانب تلك المؤشرات التى ستعبر عن متوسطات لابد من مؤشرات توضح التباين أو التفاوت لمعرفة مصدر الفروق ومعالجتها عندما تكون ناتجة عن تواجد ظاهرتي الفقر والتهميش الاجتماعي.

الجمعيات الأهلية معها في إعادة المتسربين للمدارس أو فتح فصول موازية لهم مع تحمل تكلفتها لأن هذا حق دستوري ولأن كثير من الجمعيات متواجد ولكن ليس لديها مصادر كافية للتمويل، علاوة على أنه كان من المنوط بالوزارة أن تنفذه بمخصصاتها. **ملاحظة:** هذا العنصر له برنامج خاص باسمه نفرد له الخانة التالية لنناقش ما يخص التعليم المدمج تحتها.	

برنامج تطوير البنية المؤسسية لمنظومة التعليم قبل الجامعي في إطار مركزي/ لامركزي

ويقوم البرنامج على مدخل النظم في الإصلاح والتطوير أى أنه مدخل شامل لتحقيق الكفاءة والرشد في استغلال الموارد وتحقيق عوائد مرجوة.

وتحت هذا البرنامج خمسة برامج فرعية: هي: برنامج تعديل البيئة التشريعية وهيكلة التعليم – برنامج تطوير نظم المعلومات التربوية والمالية – برنامج إدارة وتنمية الموارد البشرية – برنامج المتابعة والتقويم – برنامج الإصلاح المتمركز حول المدرسة.

جميع البرامج لا غبار عليها ويؤدي تطبيقها الصحيح إلى تعليم مدمج جيد يواجه التحديات.

ولكن مربط الفرس هنا هو المؤشرات التى يتبناها كل برنامج.

ولأن هذا الفصل خاص بالتصور المقترح فيمكننا القول بإيجاز أن التطوير يحتاج إلى مؤشرات تعكسها بالفعل أهداف إستراتيجية موجودة تحت نفس البرنامج (متوافرة في ص ٩٠و٩١) من الإستراتيجية، ولكنها غير متوافرة على أرض الواقع، ألا وهي:

–"توفير بنية معلوماتية تربوية ومالية عالية الجودة لجميع الأطراف المعنية بالتخطيط والمتابعة والتقويم على المستويات كافة بما يضمن كفاءة وفاعلية كل منها في القيام بما هو منوط بها من مهام واجبات في إطار الشفافية المعلوماتية".

– "تأسيس منظومة بناءة ومتاحة للرأي العام للمسائلة والمحاسبية الرأسية والأفقية تضمن الكفاءة في استغلال الموارد والفعالية في تحقيق النتائج".

الملاحظ أنه لا توجد قرارات أو /و إجراءات تعكس الالتزام والإرادة السياسية لهذا الأمر، ودون شفافية للمعلومات ومحاسبية واضحة لا يمكن تصور نتائج فعالة على أرض الواقع.

٤– يمكننا الآن **مراجعة بيان ما تم إنجازه من إجراءات الوزارة** في كل برنامج من البرامج الفرعية لها حتى تقرير ديسمبر ٢٠٢٠، **لنقترح:**

أ. آليات إضافية واجبة في البرامج المتوافرة

ب. إضافة برامج فرعية واجبة التحقيق لتحسين صيغة التعليم المدمج

الجدول (٤) برامج وأليات إضافية لتفعيل التعليم المدمج بمصر

م	الإجراء / البرنامج الفرعي	برامج – آليات وإجراءات مقترحة
١	برنامج تحسين جودة العملية التعليمية بتطوير التعليم وفقًا لنظام التعليم الجديد ٢،٠ الذي يعتمد على تحويل الطالب من التعليم للتعلم وممارسة النشاط والفهم.	– *يتم العمل بالمشروع الفرعي لمدة خمس سنوات.* – *تدريب نسبة ٢٥% من طلاب كل مرحلة من مراحل التعليم سنويًا (بدءًا من الصف الثالث الابتدائي) على استخدام التكنولوجيا ليصبح الطلاب كافةً مدربين عليها بنهاية أربعة سنوات وفي السنة الخامسة يستطيع مدرسوا المدرسة تدريب الأجيال الجديدة من الطلاب.* – *يمكن كذلك تدريب طلاب الحلقة الإعدادية على منهج من "طفل لطفل" ليمكنهم الإسهام في تدريب الأفواج الجديدة من طلاب الحلقة الابتدائية*
	البرنامج/ أو المشروع الفرعي المقترح تحته هو	

م	الإجراء / البرنامج الفرعي	برامج – آليات وإجراءات مقترحة
	تحسين جودة التعليم المدمج لتعزيز التعلمُ النشط والآمن ويتضمن عناصر فرعية هي	*عليها في فترة الصيف. (كجزء من تدريبهم على المسؤولية الاجتماعية مثلًا).*
أ-	– تطوير المناهج التعليمية، والكتاب المدرسي وفقًا لمشروع ٢،٠	*– تُستَغل الأربع سنوات لعمل برامج تدريبية خاصة للصغار ولأولياء الأمور.(أي بشكل موازٍ).*
ب-	– توظيف تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية وفقًا لمشروع ٢،٠	*– تدريب نسبة ٢٥% سنويًا من المعلمين على مهارات البحث عن المعلومات وتسجيل الفيديوهات المشوقة للتعليم ونمذجة الدروس بوسائلها وأسئلتها المتوقعة إلكترونيًا.*
ج-	– التنمية المهنية للمعلين والكوادر الإدارية *معرفيًا وفنيًا على الدمج.*	*– تدريب المعلمين كي يصبحوا مدربين للطلاب في المدارس على استخدام التكنلوجيا في المدرسة بعد السنوات الأربع الأولى من الخطة.*
		– اشتراط ترقية المعلمين بالاشتراك في نشر فيديوهات تعليمية عامة تخص المنهج تحت بند / فكرة "المشاع الإبداعي للمعرفة".
		– توفير مواد تعلُم خارج بنك المعرفة وعلى موقع الوزارة (بدون تعقيدات الإيميل وخلافه) وعلى اليوتيوب لتكون منارات معرفية للطلاب.
		– تزويد الأسر غير القادرة والحاصلة على معونات من وزارة التضامن الاجتماعي بكروت نت مشروطة أو إجراءات وتفاعلات تعليمية محددة.

م	الإجراء / البرنامج الفرعي	برامج – آليات وإجراءات مقترحة
		– تزويد أطفال الأسر ذات العمالة غير المنتظمة بوجبات خفيفة (تتضمن فاكهة – من الأسواق المحلية المتوافرة حتى لا تكون عطبة). – التدرج في الدمج بحيث يكون يوم فى التعليم من الصفوف الأول حتى الثالث ويومان من الصف الرابع حتى السادس الابتدائي وثلاثة أيام في التعليم الإعدادي. – توفير شبكة انترنت ذات سرعة وسعة مناسبة بكل مدرسة، ومعمل كمبيوتر واحد على الأقل به عدد لا يقل عن عشرة كمبيوترات متصلة بالانترنت. – ضمان توافر انترنت آمن للأطفال ومتناسب في استخدامه مع الفئات العمرية المختلفة. – يكون لكل مدرسة موقع وبريد إلكتروني (يعرفه الطلاب كافة) وشروح فيديو مسجلة لمدرسيها عليه. – يكون لكل مدرسة طاقم فني قادر على تذليل مشكلات: الإنترنت والحاسب الآلي والمعامل الافتراضية وغيرها من تكنولجيات متقدمة، والصيانة المستمرة، بخلاف معالجة مشكلات استخدام الطلاب (من كلمات المرور الضائعة أو

م	الإجراء / البرنامج الفرعي	برامج – آليات وإجراءات مقترحة
		وتكرارها أو الاختراقات الإعلانية وغيرها من اختراقات غير مرغوبة). *– توفير مناهج رقمية سهلة وجذابة، آمنة معلوماتيًا. تتضمن تفريدًا يتفق والاحتياجات المتنوعة إلى جانب الإعاقات المختلفة.*
	برنامج التعليم عن بعد فى ظل انتشار كورونا (كوفيد-١٩) ونفضل تسميته *برنامج السلامة والصحة الجسمية والنفسية للأطفال في ظل انتشار كورونا*	الهدف المقترح: *معالجة المشكلات التنموية والتعليمية المترتبة على ظهور فيروس كورونا* الإجراءات: *– تدريب الأطفال على إجراءات السلامة بشكل منتظم، وتحسين حالة صنابير المياه في المدارس وضمان توافر عدد مناسب منها في الأحواش.* *– توفير خدمة الاستشارة النفسية للطفل بسب طول مدة تواجده بالمنزل نتيجة فيروس كورونا.* *– توفير مخصصات مالية للمطهرات والمنظفات لجيمع المدارس.* *– توفير مواقع آمنة للتواصل الجماعي للمعلين لتبادل الخبرات أو للحديث الحر.* *– توفير كروت استخدام انترنت بشرط التحقق من المشاركة التعليمية الفعالة.*

م	الإجراء / البرنامج الفرعي	برامج – آليات وإجراءات مقترحة
		– توفير مواقع آمنة للتواصل الجماعي للطلاب حتى يمكن للأطفال تعويض الانعزال بسبب عدم ذهابهم للمدرسة. *– توفير وجبة غذائية للأطفال الأسر ذات العمالة غير المنتظمة (في التعليم الأساسي) لأن كوفيد أثر عليها تأثيرًا كبيرًا.* *– توفير أفلام ومسرحيات للأطفال على موقع المدرسة للإسهام في وقت ثقافي مثمر.* *– إنشاء مجوعات للقراءة والحكى على موقع المدرسة، بحيث ينشط التلاميذ بدءًا من الحلقة الإعدادية عليها وتكون بمثابة تنفيث عن أنفسهم إلى جانب تثقيفهم.*
	برنامج مقترح *البرنامج الفرعي "كن معنا"*	الهدف: تعزيز الحوار وتبادل الرأي والمشورة بين وزارة التربية والتعليم من جهة، وبين المعنيين كافة من أولياء الأمور وخيراء وصحافة وأحزاب وجمعيات أهلية والرأي العام. الإجراءات: *– فتح قناة حوارية تابعة لوزارة التربية والتعليم تحدد قضايا مهمة للنقاش (منها التعليم المدمج – نظم الامتحانات – التطور التكنولوجي والتعليم*

م	الإجراء / البرنامج الفرعي	برامج – آليات وإجراءات مقترحة
		وهكذا من قضايا التجديد وفائدتها في التكوين المستقبلي للقوى البشرية) *– عمل مطويات تطرح المستجدات وفائدتها وتوزيعها على المدارس لمن يرغب من أولياء الأمور في الإطلاع عليها.* *– الاهتمام بتلقي الشكاوى والرد عليها بجدية من أجل ثقافة حوار جادة لتعضيد لمسيرة التعليم.*

مراجع ومصادرالدراسة

المصادر الأولية:

١. ـــــــــــــــــ (٢٠٢٠)، أهم انجازات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى خلال الخمس سنوات الماضية، القاهرة، مصر.

٢. ـــــــــــــــــ (٢٠١٣) **الخطة الإستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي (٢٠١٤-٢٠٣٠)، مصر.**

٣. ـــــــــــــــــ (٢٠٢١ أغسطس)، **احصاء بالبيانات المذكورة، وحدة التحول الرقمي بالإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار** رئاسة مجلس الوزراء (٢٠٢١). **الإرتقاء بالعملية التعليمية من خلال المنصات الرقمية.**

٤. ـــــــــــــــــ (٢٠٢٠ مايو). **تقرير ما تم انجازه من مشروعات وبرامج في الفترة من ٢٠١٤ حتى مايو ٢٠٢٠**

٥. ـــــــــــــــــ (٢٠٢٠)، إنجازات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني من مشروعات وبرامج خلال الفترة من يناير وحتى ديسمبر ٢٠٢٠، القاهرة، مصر.

٦. رئاسة مجلس الوزراء (٢٠٢١ أبريل)، **تقييم سياسات تطوير مناهج التعليم في مصر**، إصدارة الكترونية نصف شهرية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

المراجع:

١. أحمد، مصطفى أحمد عبد الله، واقع التخطيط الإستراتيجي للتعليم قبل الجامعي في مصر، **المؤتمر العلمي الرابع لشباب الباحثين للعلوم الاجتماعية والإنسانية والتربوية**، ٢٠١٨، في: (PDF)واقع التخطيط الإستراتيجي للتعليم قبل الجامعي في مصر (researchgate.net)

٢. بغدادي، منار محمد، ٢٠٢٠، الأطر المفاهيمية والتعليم الرقمي: مفاهيمه ومكوناته وعناصره، **صحيفة التربية**، العددين الأول والثاني، رابطة خريجي معاهد وكليات التربية، القاهرة، اكتوبر ٢٠١٩و يناير ٢٠٢٠، مصر.

٣. حجاج، هالة عبدالسلام محمد عبد الهادي، ٢٠١٨، تصور مقترح لتطوير التعليم الاساسي بمصر في ضوء متطلبات التعليم المدمج في مصر، **دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم أصول التربية كلية الدراسات العليا للتربية**، جامعة القاهرة، مصر.

٤. رزق، فتحي مصطفى،٢٠١٢، التخطيط لاستخدام المستحدثات التكنولوجية في التعليم، **صحيفة التربية**، ع (١)، القاهرة، رابطة كليات ومعاهد التربية، مصر.

٥. الشرقاوي، أميرة محمود، ٢٠١٧، **أساليب التخطيط التربوي–رؤية تحليلية نقدية**، سلسلة التربية والمستقبل العربي (٨)، الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

٦. الضبع، إيمان محمد شوقي، ٢٠٢١، التعليم الرقمي في مصر ضرورة أم رفاهية، **صحيفة التربية**، العددين الأول والثاني، رابطة خريجي معاهد وكليات التربية، القاهرة، أكتوبر ٢٠٢٠ ويناير ٢٠٢١، مصر.

٧. عبد الدايم، عبد الله،١٩٩٣، **التخطيط التربوي**، بيروت، دار العلم للملايين، لبنان.

٨. عبد السلام، هالة (٢٠١٨). تصور مقترح لتطوير التعليم الأساسي بمصر في ضوء متطلبات التعليم المدمج، رسالة **ماجستير غير منشورة**، جمهورية مصر العربية، جامعة القاهرة.

٩. العجمي، محمد حسين، ٢٠٠٧، **الإدارة والتخطيط التربوي – النظرية والتطبيق**، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

١٠. غنيمة، محمد متولي، ٢٠٠٥، **التخطيط التربوي**، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

١١. فهمي، سيف الدين، ١٩٩٠، **التخطيط التعليمي: أسسه وأساليبه ومشكلاته**، ط٥، القاهرة، الأنجلو المصرية، مصر.

١٢. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٢٠/٢٠٢١، **التعليم المدمج: صيغة مقترحة لرفع كفاءة التعليم الاساسي في مصر**، قسم تخطيط التعليم، شعبة بحوث التخطيط التربوي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، مصر.

١٣. منصة العدالة الاجتماعية، نوفمبر ٢٠٢٠، تطور كثافات الفصول في مصر: بين قلة الإنفاق وضعف الجودة التعليمية. في: https://sjplatform.org/

١٤. منظمة اليونسيف (٢٠١٧)، **تقرير الأطفال في عالم رقمي. (تقرير سنوي)**. دراسة منشورة على الإنترنت، تم الاسترجاع من الرابط www.unicef.org

١٥. وهبة، عماد صموئيل، ٢٠١١، استخدام مدخل التخطيط الإستراتيجي لتطوير مدارس التعليم الأساسي وعلاج مشكلاتها بمحافظة سوهاج- دراسة ميدانية، **مجلة الثقافة والتنمية**، السنة (١١)، العدد (٤٤) مايو ٢٠١١، مصر.

المصادر الأجنبية:

1. Coombs, Philip H, 1970, **What is Educational Planning**? Paris, UNESCO, IIEP (70), France.
2. Hallak, Jacques 2000, **Education: quality counts**, In: OECD observer, no.223, Frqnce.